

في هذا العدد

- 1ص النظام الصحي وانعدام الأمن الغذائي
- 2ص الاستجابة الإنسانية
- 3ص إنجازات المجموعات القطاعية
- 4ص المستجدات المتعلقة باللاجئين



التطعيم في اليمن: منظمة الصحة العالمية

مقتطفات سريعة

- تظل أوضاع حماية المدنيين مقلقة
- تدهور النظام الصحي وتدهور انعدام الأمن الغذائي
- شملت المساعدات المباشرة 3.6 مليون شخص حتى نهاية إبريل
- استمرار وصول اللاجئين إلى اليمن

أرقام

إجمالي عدد السكان	26 مليون
عدد الأشخاص المستهدفين لتلقي مساعدات	13.6 مليون
عدد الأشخاص المستهدفين بمساعدات في الرعاية الصحية	10.6 مليون
عدد الأشخاص المستهدفين بالمساعدات الغذائية	8.9 مليون
عدد الأشخاص النازحين	2.8 مليون
عدد الوفيات (منظمة الصحة العالمية)	أكثر من 6,494
عدد المصابين (منظمة الصحة العالمية)	أكثر من 31,401

المصدر: خطة الاستجابة الإنسانية ووثيقة الإحتياجات الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية

التمويل

التمويل المطلوب لعام 2016م
(دولار أمريكي):

1.8 مليار دولار أمريكي

حجم التمويل الملقى لخطة الإنسانية لليمن

349 مليون دولار أمريكي

19% نسبة التمويل

مدير عام العمليات بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جون غينغ:

"يجب أن يكون الشعب اليمني محور هذه الاستجابة، واجبتنا الجماعي هو حمايتهم وتزويدهم بالغذاء والخدمات الصحية والإيوائية وأي دعم حيوي آخر"

استمرار محادثات السلام

يستمر وقف الأعمال القتالية الذي بدأ في 10 أبريل في أجزاء واسعة من اليمن حتى مايو 2016م. ووفقاً لمبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن، إسماعيل ولد شيخ أحمد، يسري وقف الأعمال القتالية في حوالي 80-90٪ من البلد. غير أن العنف مستمر، حيث اندلعت اشتباكات مسلحة في مدينة البيضاء وفي محافظات الحديدة والجوف وحجة ومأرب وتعز وفي مديرية نهم بمحافظة صنعاء. تم الإبلاغ عن انتهاكات لوقف الأعمال القتالية في الجوف ومأرب وتعز، بما في ذلك غارات جوية وإطلاق صواريخ باليستية وتحركات لقوات برية واستخدام أسلحة ثقيلة. تستمر هذه الحوادث في التسبب في خسائر في الأرواح ودمار ومعاناة. كما يشكل استمرار القتال تهديداً يواجه عملية السلام الجاري بحثها في الكويت، والتي تعطلت عدة مرات بسبب الاشتباكات. وقد صرح الأمين العام للأمم المتحدة في 21 مايو بما يلي:

"محادثات الكويت هامة من أجل السلام. وأحث بقوة قادة جميع الأطراف على إظهار المرونة والحكمة اللازمتين للتوصل إلى اتفاق يشفي جراح اليمنيين من آثار هذه الحرب ويمكنهم من التطلع إلى مستقبل أفضل. على التحالف الذي تقوده السعودية وجميع الأطراف المشاركة في القتال، وفي ظل استمرار هذه الجهود، بذل المزيد من الجهود لتجنب سقوط ضحايا مدنيين".

حماية المدنيين

تظل حماية المدنيين إحدى الأولويات، خاصة في ظل انعدام التقارير التي توضح حجم أزمة الحماية في اليمن وتأثيرها على الأطفال في كثير من الأحيان. يتحمل الأطفال العبء الأكبر للنزاع، وتقدر منظمة اليونيسيف أن متوسط عدد الأطفال الذين يقتلون أو يصابون يبلغ ستة أطفال يومياً خلال الفترة ما بين مارس 2015 وأبريل 2016م. وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية في 19 مايو عن مقتل أكثر من 6,494 شخص وإصابة أكثر من 31,401 شخص في العام الماضي. وغالباً تكون أعداد الإصابات الفعلية أعلى من ذلك بكثير إذ أن هذه الأرقام مأخوذة من سجلات المرافق الصحية العاملة. ورغم ذلك، ليس لدى جميع السكان قدرة على الوصول إلى المرافق الصحية وانخفضت قدرة الوصول بشكل أكبر خلال العام الماضي حيث أغلقت العديد من المرافق الصحية أبوابها بسبب تضررها ونزوح العاملين فيها. كما قد يختار السكان أيضاً عدم نقل أفراد الأسرة المتضررين إلى المرافق الصحية، خاصة القتلى منهم.

تسبب النزاع في إلحاق أضرار بالبنى التحتية المدنية الأساسية، بما في ذلك الموانئ والطرق والمدارس والمستشفيات، وتسبب إلى حد كبير في عرقلة المساعدات الإنسانية، الأمر الذي سيؤثر على المساعدات الإنسانية عقب توقف النزاع الحالي. تشير تقارير منظمة اليونيسيف أن أكثر من 1,600 مدرسة في مختلف أنحاء اليمن ستبقى مغلقة لأنها تضررت إما كلياً أو جزئياً أو أصبحت محتلة من قبل النازحين أو الجماعات المسلحة. يصل عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس إلى قرابة 2 مليون طفل وهذا يعني ضياع جيل بأكمله إذا لم يتم استعادة الخدمات التعليمية. ما لا يقل عن 192 من مراكز التغذية الصحية في اليمن أصبحت مغلقة إما بسبب انعدام الأمن أو نقص الإمدادات الأساسية مثل الوقود.

في ظل استمرار الانتهاكات، لا يزال المجتمع الإنساني في اليمن يناشد جميع أطراف النزاع إلى احترام التزامها بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان أثناء العمليات العسكرية واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة للحد من الخسائر بين صفوف المدنيين والحد من إلحاق الأضرار بالبنى التحتية المدنية. يجب أن يكون هناك دوراً رئيسياً للدول الأعضاء، خاصةً المانحين الدوليين والإقليميين الذين لهم تأثير على الأطراف المتحاربة وأن يكونوا مسؤولين عن مطالبة الأطراف المتحاربة بالامتثال للقانون الإنساني الدولي. كما يردد المجتمع الإنساني دعوة الأمين العام للأمم المتحدة للمنظمات الإقليمية المشتركة في مفاوضات اتفاقيات السلام أن تشمل أحكاماً خاصة بتعزيز حماية الأطفال.

أوضح تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاعات المسلحة في 2 يونيو 2016م بالتفصيل حجم الانتهاكات التي تُرتكب ضد الأطفال في عدد من البلدان، بما في ذلك اليمن. ويشير التقرير إلى زيادة قدرها خمسة أضعاف في تجنيد الأطفال. تم توثيق زيادة ستة أضعاف في عدد الأطفال الذين قتلوا أو شوهوا في عام 2015م مقارنة مع 2014م. تعد الضربات الجوية مسؤولة عن قتل حوالي 60 في المائة من عدد 785 طفل قتلوا و 1,168 طفل أصيبوا في اليمن العام الماضي.

تزايد القلق حول تدهور النظام الصحي وزيادة انعدام الأمن الغذائي

هناك قلق متزايد حول عدم قدرة النظام الصحي على توفير خدماته للسكان المحتاجين والتدهور المحتمل لانعدام الأمن الغذائي نتيجة لندرة المواد الغذائية وارتفاع أسعارها.

النظام الصحي

فيما يتعلق بالصحة، يعاني نظام الرعاية الصحية المتهاوي في اليمن من مجموعة من العوامل منها محدودية استيراد الوقود والأدوية وتدمير المرافق الطبية ونزوح العاملين في المجال الطبي والأزمة الاقتصادية التي جعلت المؤسسات الصحية على حافة الانهيار. ونتيجة لذلك يموت الناس من الأمراض المزمنة والأمراض التي يمكن الوقاية منها. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن 30 في المائة فقط من الدواء اللازم يصل حالياً إلى اليمن. ويتوقع أن ينفذ مخزون الأنسولين في غضون ثلاثة أشهر إذا لم يتم تزويد خطوط الإمدادات مجدداً. نقص الوقود والدواء يعني أن النظام الصحي نفسه في حالة حرجة للغاية. النقص الشديد في الوقود والكهرباء والماء والأكسجين يؤثر بشكل كبير على خدمات المستشفيات، وخاصة غرف العناية المركزة ومراكز الغسيل الكلوي.

يعمل الشركاء في مجال العمل الإنساني خارج إطار مساعداتهم الصحية الطارئة التقليدية بسبب انحسار النظام الصحي وذلك من خلال دعم توفير الخدمات الصحية الأساسية. انخفضت القوة الشرائية للمواطنين بشكل كبير وارتفعت أسعار الأدوية مما أدى إلى أن خدمات الرعاية الصحية الخاصة لم تعد في متناول الغالبية العظمى من المواطنين. ومع ذلك لا يمكن أن يتم توفير الإغاثة الإنسانية لجميع المواطنين أو أن تحل الإغاثة الإنسانية محل النظام الصحي الوطني. تلقت مجموعة قطاع الصحة 16 في المائة فقط من إجمالي احتياجاتها التمويلية تاركة فجوة في التمويل تبلغ 52 مليون دولار أمريكي للحفاظ على الخدمات الصحية الطارئة في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، يظل دعم وحماية القدرات المؤسسية للخدمات الصحية في اليمن أولوية مباشرة.

تزايد انعدام الأمن الغذائي

وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، أعلن البرنامج العالمي للأغذية في شهر أبريل 2016م عن زيادة التدهور في مستويات توافر السلع الغذائية الأساسية في البيضاء والجوف وحجة ومأرب وصعدة وشبوة وصنعاء وتعز والسبب الرئيسي في ذلك هو شحة توفر الوقود وهو ما أثر على نقل السلع وتحركات التجار. انخفضت واردات المواد الغذائية في أبريل بنسبة 21 في المائة منذ شهر مارس، و بنسبة 47 في المائة مقارنة مع شهر فبراير.

ارتفع متوسط السعر الوطني لدقيق القمح في شهر أبريل 12 في المائة أعلى مما كان عليه قبل الأزمة (يتراوح الارتفاع بين 4 في المائة في عمران إلى 70 في المائة في تعز). ويحذر برنامج الأغذية العالمي من أن الوضع الأمني غير المستقر لغذاء الملايين من الضعفاء قد يزداد سوءاً. ويرجع السبب في هذا إلى الإنخفاض الحاد في مستويات الدخل بسبب انقطاع سبل العيش والبطالة وتأثير انخفاض قيمة الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي.

يطلق برنامج الأغذية العالمي نداء عاجلاً للحصول على تمويل بحجم 284 مليون دولار أمريكي لمنع وقف خط الإمدادات أو الإنخفاض الحاد في المساعدات الغذائية في أغسطس 2016م. كما أعلنت منظمة الأغذية والزراعة أيضاً عن الحاجة إلى 20 مليون دولار أمريكي لتقديم المدخلات اللازمة للموسم الزراعي وموسم الصيد الصيفي وتطعيم الماشية في الوقت المناسب لفصل الشتاء. وسلطت منظمة الأغذية والزراعة الضوء على انتشار الجراد الذي يهدد سبل عيش 100,000 من المزارعين والعاملين في تربية النحل ورعاة الماشية في أبين وحضرموت والحديدة وحجة ومأرب وشبوة.

الاستجابة الإنسانية

حدد العاملون في المجال الإنساني في 2016م أولويات المساعدات المنقذة للأرواح لحوالي 13.6 مليون شخص في أنحاء اليمن.

رغم الإحتياجات الكبيرة خاصة في قطاعات الصحة والأمن الغذائي وتحديات الوصول العديدة التي يواجهها المجتمع الإنساني بسبب استمرار انعدام الأمن والعقبات التي تعترض سبيل وصول المساعدات الإنسانية، بحلول نهاية أبريل 2016م تم الوصول إلى 3.6 مليون شخص بشكل من أشكال المساعدات الإنسانية المباشرة من حوالي 100 منظمة من المنظمات الإنسانية العاملة في اليمن على النحو المبين أدناه:

لتعزيز جهود المستوى الثالث (أعلى مستويات الطوارئ المعلنة من قبل الأمم المتحدة) في اليمن، زارت اليمن بعثة مشتركة من قبل إدارة الطوارئ بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية في منتصف شهر مايو. اشركت البعثة شركاء العمل الإنساني والسلطات اليمنية والأطراف المعنية من أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين لمراجعة التقدم المحرز حتى الآن في تلبية الإحتياجات الإنسانية ومواجهة التحديات الجارية فيما يتعلق بتحسين مستوى البرامج.

وعند عودته من البعثة سلت مدير عام العمليات بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية السيد جون غينغ الضوء في مؤتمر صحفي له مع الصحافة في نيويورك على أن "الرؤية المباشرة لمحنة الشعب اليمني تعزز ضرورة قيام الجهات الإنسانية الفاعلة الوطنية والدولية برفع مستوى استجابتها لحماية ودعم السكان".

يطالب الشركاء في

مجال العمل الإنساني

عاجلاً بمبلغ 152

مليون دولار أمريكي

لدعم الخدمات الصحية

في جميع أنحاء البلاد

يحتاج البرنامج العالمي

للأغذية إلى 284 مليون

دولار لمنع انقطاع الامدادات

او الانخفاض الحاد في

المساعدات الغذائية من

أغسطس 2016

تحتاج منظمة الأغذية

والزراعة إلى 20 مليون

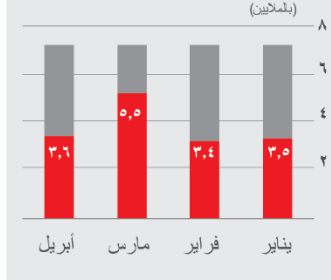
دولار أمريكي للمدخلات

الزراعية ولتطعيم الماشية

وجه المدير العام السيد غينغ نداءً هاماً لأطراف النزاع بجعل أولوياتهم حماية المدنيين وتلبية الاحتياجات المدنية، وتيسير الوصول الإنساني السريع بحيث تتمكن الجهات الإنسانية الفاعلة من الوصول الدائم والأمن دون عوائق

إلى جميع المحتاجين خاصة في محافظات عدن والجوف وحجة وصعدة وتعز. كما ناشد السيد غينغ مجتمع المانحين وطلب زيادة عاجلة للاهتمام والدعم لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن التي تحتاج إلى 1.8 مليار دولار أمريكي لتقديم المساعدات إلى أكثر من 13 مليون شخص هذا العام، فما تزال الخطة تفتقر وبشكل كبير إلى التمويل الكافي، إذ لم تتلقى الخطة تمويلاً سوى بنسبة 19 في المائة فقط.

الإنجازات المحققة حسب كل مجموعة قطاعية



المصدر: المجموعات القطاعية إبريل 2016م

تزايد المخاوف حول الاقتصاد

تأثر الإقتصاد اليمني تأثراً كبيراً جراء النزاع. وحسب مصادر وزارة التخطيط والتعاون الدولي انكمش إجمالي الناتج المحلي في اليمن إلى حوالي 35 في المائة في 2015م. والسبب الرئيسي في هذا الأمر انخفاض 75 في المائة من عائدات النفط والغاز (3.7 مليار دولار أمريكي). وهذا يمثل أكثر من إجمالي نفقات الميزانية العامة على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية. كما سلطت الوزارة الضوء أيضاً على الانخفاض في احتياطي العملة الأجنبية في البنك المركزي اليمني إلى مستويات مثيرة للقلق. ذكرت شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة (فيوزنت) في شهر أبريل إلى أن مزيداً في انخفاض قيمة الريال سيؤدي بالتأكيد إلى انخفاض مستويات الاستيراد وارتفاع أسعار المواد الغذائية وضعف القدرة الشرائية لدى الأسر وضعف الوصول إلى الغذاء.

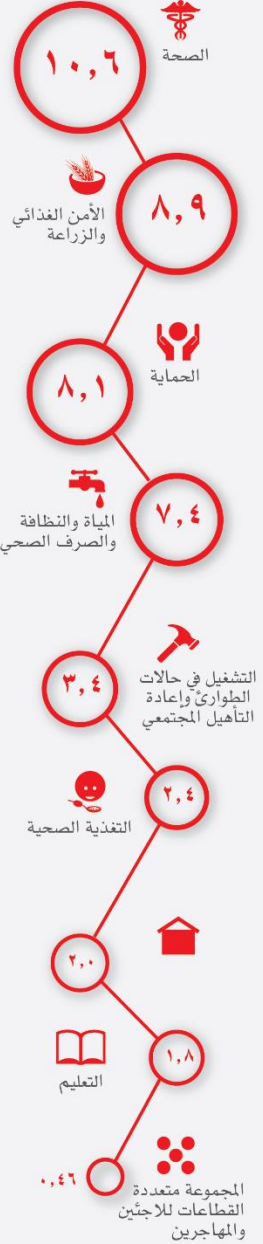
أضر النزاع أيضاً بسلسلة استيراد السلع الأساسية. وهذا أمر بالغ الأهمية وخاصة في اليمن كونها تعتمد على الواردات لتغطية 90 في المائة من الاحتياجات الشهرية للغذاء والوقود وغيرها من السلع الأساسية.



١٣,٦ مليون

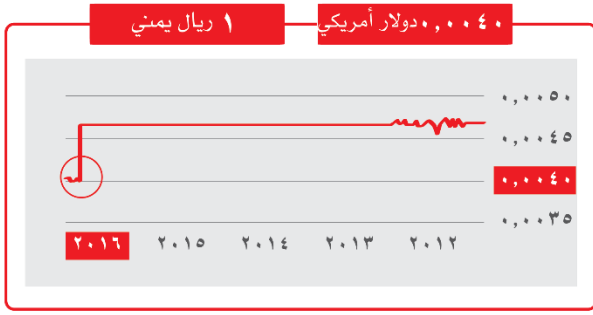
إجمالي عدد الأشخاص المستهدفين بمساعدات حماية وإنقاذ الأرواح

(بالملايين)



* من الهدف الأعلى إلى الأدنى

انخفاض قيمة الريال اليمني



المصدر: جوجل

يؤدي الانخفاض الحاد في الواردات إلى معاناة شديدة للشعب اليمني. يواجه الشحن التجاري الدولي عددا من العوائق الكبيرة منها ارتفاع تكاليف التأمين والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للموانئ، والمخاوف الأمنية. يمكن الأطلاع على الأثر العملي لهذا من خلال النظر في مستوى واردات الوقود التي كانت 12 في المائة فقط من الاحتياج المتوقع في أبريل 2016م.

للمساعدة في تحسين تدفق البضائع التجارية إلى اليمن، قامت الأمم المتحدة بوضع آلية للتحقق والتفتيش لتسهيل تدفق السلع والخدمات التجارية إلى اليمن مع ضمان الامتثال لحظر الأسلحة عملاً بأحكام قرار مجلس الأمن رقم 2216 (2015).

أي انخفاض آخر في قيمة

الريال سيؤدي إلى انخفاض

في مستويات الإستيراد وإلى

ارتفاع أسعار المواد الغذائية

وضعف القوة الشرائية

للأسر وضعف الوصول

للغذاء

شبكة نظم الإنذار المبكر

بالمجاعة (فوسنت)



تراجع قدرات ميناء الحديد
مصدر الصورة: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية- اليمن

وفرت آلية التفتيش والتحقق خدمات تخليص سريعة ومحيدة لشركات الشحن التي تنقل الواردات التجارية والمساعدات الثنائية إلى الموانئ اليمنية غير الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية. ومنذ 6 يونيو 2016م، تلقت آلية التفتيش والتحقق 59 طلباً للتخليص وأصدرت 46 تخليصاً. وقد رست 11 سفينة مصرح لها بينما توجد سفينة واحدة تحت الفحص ويتم معالجة بقية الطلبات. هناك خمسة وثلاثون سفينة مصرح لها تنتظر دورها في المرسى خارج ميناء الحديد وذلك بسبب استمرار تأخير التفريغ. تنقل السفن المصرح لها الوقود والمواد الغذائية والبضائع في حاويات.

حملت السفن الراسية والسفن التي تم تفريغها 13.5 في المائة فقط من احتياجات الوقود الشهرية قبل الأزمة و 8.5 في المائة من الاحتياجات الغذائية الشهرية. إن تفريغ جميع هذه السفن سيغطي 78 في المائة من احتياجات الوقود الشهرية وما يعادل الاحتياجات الغذائية لشهرين لما قبل الأزمة.

الاستجابة للاجئين في اليمن

رغم النزاع الدائر إلا ان اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين لأسباب اقتصادية مستمرون في وصولهم الى اليمن. ففي الثلاثة الأشهر الأولى من هذه السنة وصل أكثر من 28,700 شخص إلى اليمن من إثيوبيا والصومال. ورغم أن الشعب اليمني يعاني من النزاع المطول ونقص في السلع والخدمات الأساسية وفرص الدخل إلا أن البلد لا يزال يستقبل الوافدين، حيث يصل سنوياً قرابة 100,000 شخص وافد جديد. إن الدافع لوصول معظم هؤلاء هو عدم وجود فرص لكسب الرزق والجفاف والعنف في بلدانهم محاولين عبر اليمن إيجاد فرص عمل في دول الخليج. تعمل مفوضية شؤون اللاجئين والشركاء على تحديد ودعم المحتاجين للحماية بين الحركات المختلفة للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين الذين يصلون إلى الشواطئ اليمنية.

وصل إجمالي عدد اللاجئين في نهاية مارس في البلد إلى حوالي 268,000 شخص، الغالبية العظمى منهم صوماليين. تقوم مفوضية شؤون اللاجئين وشركائها بعملية المتابعة الساحلية وتوزيع الملابس والمواد الغذائية وترتب للدعم الطبي بما في ذلك اللقاحات وتستوعب الوافدين الجدد في مراكز الاستقبال، وتفحصهم وتوفر لطلالبي اللجوء الوثائق. يتم نقل طالبي اللجوء واللاجئين ذوي الاحتياجات الخاصة إلى عدن حيث توفر مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والشركاء دعماً أساسياً. أما طالبي اللجوء الذين يدخلون اليمن من باب المنفذ بمحافظة تعز فيتم توجيههم إلى مخيم خرز للاجئين وهناك يتم تسجيلهم ويحصلون على مساعدات بما في ذلك حصص غذائية من البرنامج العالمي للأغذية.



أشخاص وصلوا إلى ساحل بحر العرب
مصدر الصورة: جمعية التضامن الإنساني (SHS) عن طريق مفوضية اللاجئين

يعيش معظم اللاجئين في اليمن في المناطق الحضرية ويتواجد أكبر عدد من اللاجئين في محافظة عدن تليها صنعاء. مخيم خرز بمحافظة لحج هو المخيم الوحيد للاجئين في اليمن يعيش فيه حوالي 18,000 شخص لاجئ. يحصل اللاجئين في المخيم على حصص غذائية شهرية من البرنامج العالمي للأغذية وعلى الخدمات الصحية والصرف الصحي ودعم الإيواء. كفاح اللاجئين في ظل الخيارات المحدودة لسبل العيش هو ما يدفعهم إلى البحث عن فرص عمل خارج المخيم.

تفيد تقارير مفوضية شؤون اللاجئين أن النزاع المتصاعد منذ أواخر مارس

2015م وضع اللاجئين وطالبي اللجوء في وضع هش حيث لا يستطيع كثير منهم تجديد وثائقهم وتضيع فرص عمل على كثيرين. اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين هم الأكثر عرضة للاعتقال التعسفي والاحتجاز والاتجار والتهريب. ينضم كثير منهم إلى المجموعة المتزايدة من الأشخاص العاطلين عن العمل ويلجأون إلى آليات تأقلم سلبية وإتقال أنفسهم بالديون. رغم ذلك، يظهر العديد من اللاجئين قدرات مرونة ملحوظة لإيجاد فرص لكسب لقمة العيش. يدعم قادة اللاجئين النساء والأطفال وكبار السن والمعوقين من الفئات الضعيفة في مجتمعاتهم، وذلك بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين والشركاء.

لا تزال عمليات مفوضية شؤون اللاجئين في اليمن تعاني من تحديات انعدام الأمان للعاملين في المجال الإنساني وصعوبات الوصول للمستفيدين وخاصة في المناطق الساحلية التي يصعب الوصول إليها. وقد أثر ذلك كثيراً على حركة الموظفين وأعاق إيصال المساعدات. دفعت المخاوف الأمنية مفوضية شؤون اللاجئين والشركاء إلى تعليق أنشطة الحماية والمساعدات في مركز الاستقبال في باب المندب، الذي ما يزال مغلقاً حتى مطلع مايو. كان مركز الاستقبال يقدم الخدمات الأساسية مثل المياه والإسعافات الأولية للوافدين الجدد الذين يعبرون بالقوارب. أما مركز الاستقبال المثلث الموجود في ميفعة في محافظة شبوة فما يزال مغلقاً.

للمزيد من المعلومات ، يرجى التواصل مع:

- جورج خوري: مدير مكتب الأمم لتنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن، khouryg@un.org
- أندرو السباتش: نائب مدير المكتب ، مكتب عمان – alspach@un.org

يمكنكم الحصول على النشرات الإنسانية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عبر زيارتكم للروابط الالكترونية التالية:

www.unocha.org | www.reliefweb.int | www.unocha.org/yemen